مصر وإتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبى

تأليف: د.أحمد جـــــلال [1]

ود.برنارد هوكمان

ترجمة: د. سمير كريم

مراجعة: د. محمود محيى الدين

ورقة عمل رقم ٩٦٠٣

[1]) أحمد جلال هو المدير التنفيذى للمركز المصرى للدراسات الاقتصادية، وبرنارد هوكمان يشغل منصب اقتصادى أول بقسم الاقتصاد الدولى بالبنك الدولى. وقدمت هذه الورقة فى صورتها الأولى فى مؤتمر " كيف يمكن لمصر أن تستفيد من اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبى" والذى نظمه المركز المصرى للدراسات الاقتصادية فى القاهرة فى الفترة من ٢٦ إلى ٢٧ يونيه ١٩٩٦.

الآراء الواردة فى البحث هى آراء شخصية ولا يمكن نسبتها إلى البنك الدولى أو إلى المركز المصرى للدراسات الاقتصادية. ويشكر المؤلفان السادة المشاركين فى المؤتمر على مناقشاتهم وملاحظاتهم القيمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خـــلاصـــــــة

سيكون لاتفاقية المشاركة – الأوروبية، التى يجرى التفاوض بشأنها، آثار واضحة على القطاع الصناعى وعلى سائر الاقتصاد المصرى· فستنطوى هذه الاتفاقية على تخفيض تدريجى للرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من أوروبا، والتى تمثل نصف ما تستورده مصر من العالم الخارجى، حتى تصل إلى الصفر فى غضون إثنى عشر عاماً· وتستكشف هذه الدراسة طبيعة وحجم التأثير الناجم عن هذه الاتفاقية على الاقتصاد المصرى، وتناقش الكيفية التى يمكن بها تعظيم المنافع من هذه الاتفاقية، عن طريق استخدامها كواحد من مكونات إستراتيجية متسقة للنمو الاقتصادى·

كما تقوم الدراسة أيضاً بتحديد العناصر الأساسية لهذه الاستراتيجية التى تستهدف نمواً إقتصادياً مطردا بمعدل لا يقل عن ٧% فى العام·

Abstract

The agreement under negotiation between Egypt and the EU will affect the industrial sector and the rest of the Egyptian economy in a significant way. It will entail phasing out tariffs on Egyptian imports from the EU- from which Egypt imports about half of its- to zero over a 12-year period.

The paper explores the nature and magnitude of the agreement's impact on the Egyptian economy, and discusses how Egypt can maximize the benefits of the agreement by using it as one component of a coherent growth strategy. It further outlines the key elements of a strategy that aims to achieve a sustainable growth rate of 7 percent per annum.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– مقدمة

كثيراً ما أثار بول كروجمان **Paul Krugman** نقطة غاية فى البساطة والأهمية، وإن كان غالباً ما يتم التغاضى عنها، وتتلخص فى جملة واحدة هى : "إن الحجم مهم" فالتجارة لا يكون لها تأثير فعال على العمالة والنمو إلا إذا كانت تمثل نسبة كبيرة من إجمالى الناتج المحلى، وكلما ازدادت النسبة، كلما ازداد اعتماد الاقتصاد على شركائه فى التجارة· وقد استخدم كروجمان هذه الحجة بقوة لينتقد بعض الاقتصاديين المعروفين مثل ثرو **Thurow**، الذى وجه اللوم إلى اليابان فى كتابه رأساً برأس **Head to Head**، والذى صدر فى عام ١٩٩٢، بسبب سياسات اليابان التجارية المقيدة والتى أدت إلى فقدان الاقتصاد الأمريكى فرص عمالة، ففى عام ١٩٩٣ بلغت واردات الولايات المتحدة ١١،٤% فقط من إجمالى الناتج المحلى، بينما بلغت صادراتها ١٠،٤% من إجمالى الناتج المحلى، فى حين كان إجمالى الواردات من اليابان يمثل ١،٧% فقط من إجمالى الناتج المحلى لليابان·

وإذا ما تم تطبيق مقولة كروجمان على اتفاق المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبى، لوجدنا أنها تقودنا إلى نتيجة مؤداها أن الاتفاق ستكون له آثار هامة على النمو والعمالة فى مصر، إذ بلغ حجم التجارة الخارجية لمصر (تصديراً واستيراداً) ما قيمته ١٧،٥ مليار دولار فى عام ١٩٩٤ أو حوالى ٣٥% من إجمالى الناتج المحلى لمصر، هذا ويذهب نحو ٥٠% من صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأوروبى الخمسة عشرة، بينما يأتى منها ٤٠% من واردات مصر·

وينطوى الاتفاق على ضرورة إحداث تغييرات جوهرية فى درجة انفتاح الاقتصاد المصرى أمام المنافسة القادمة من دول الاتحاد الأوروبى، إذ أن مصر ستقوم بتخفيض رسومها الجمركية على الواردات الصناعية من دول الاتحاد الأوروبى إلى الصفر[1]· والأهم من ذلك هو أن مصر لم تحقق درجة النمو أو درجة انفتاح السوق التى حققتها الولايات المتحدة، وهو ما يعنى أن هناك مزايا تفضيلية سوف تحصل عليها مصر عند قيامها بإجراءات تدعم التكامل مع الاقتصاد العالمى وتدل على التزام الحكومة بالإصلاحات التى تقوم على أساس تحرير الاقتصاد·

ومع التسليم بأن المكاسب التى تنجم عن أى اتفاق إنما تكمن – إلى حد كبير – فى الاتفاق ذاته، فإن واضعى السياسات يمكنهم تغيير حجم وشكل هذه المكاسب إلى حد بعيد ونحن نتبنى، فى هذا البحث، رأياً مؤداه أن اتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية ستحقق أكبر فائدة لمصر إذا ما كانت جزءاً من استراتيجية متكاملة للنمو· ولتوضيح هذا الرأى نبدأ هذه الورقة بعقد مقارنة بين

1)) ومن المفارقات أن مصر، بموجب التزاماتها التى وافقت عليها مع منظمة التجارة العالمية WTO، لن تكون ملتزمة بتغيير رسومها الجمركية على الإطلاق. وكان متوسط السعر المرتبط به فى اتفاق الجات GATT هوحوالى ٥% أعلى من الرسوم الجمركية المطبقة فى عام ١٩٩٤.[Subramanian (1995)]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستراتيجية الحالية للنمو الاقتصادى فى مصر وبين الاقتصادات ذات النمو السريع، وننتقل بعد ذلك إلى مناقشة الكيفية التى يمكن بها لاتفاق المشاركة أن يسرع بالنمو الاقتصادى فى مصر، ثم نتناول تأثيرات الاتفاق على القطاعات الاقتصادية المختلفة· ونختتم البحث بتوضيح الإصلاحات اللازمة لتمكين مصر من الحصول على المزايا الكاملة من الاتفاق·

٢ – هل مصر على استعداد للانطلاق الاقتصاد؟

على الرغم من أن معدل نمو إجمالى الناتج المحلى قد ارتفع فى العامين الأخيرين، فقد هبط نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٣٪ سنوياً فى الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥، ولكى ترفع مصر من مستوى معيشة مواطنيها الذى تبلغ معدل زياداتهم ٢٪ سنوياً تقريباً، ولكى تلحق بالدول الأعلى دخلاً، فإن عليها أن تنمو بشكل منتظم ولفترة متواصلة من الزمن بمعدل لا يقل عن ٧% سنوياً·

٢ –١ ما هو المطلوب بشكل عام للنمو السريع؟

من المتفق عليه أن النمو يتحقق أساساً من ثلاثة مصادر هى:
تراكم رأس المال البشرى والمادى، وكفاءة تخصيص الموارد، وتحسين الإنتاجية؛ إلا أنه لا يوجد اتفاق حول كيفية تحقيق تلك العناصر اللازمة للنمو· ومازالت المناقشات محتدمة، مثلاً حول المدى الذى ينبغى أن تقوم فيه الأسواق بتخصيص الموارد فى مقابل قيام السياسة الموجهة من الحكومة بذلك؛ وهى مدى كفاءة الحكومة فى اختيار القطاعات التى يمكن أن تحقق النجاح فى النمو؛ واختيار السياسات اللازمة لدعم الادخار والاستثمار والابتكار والتطوير· فالبحث عن استراتيجية للنمو يرقى فى نهاية الأمر إذن إلى اختيار المؤسسات وأنماط السلوك الاقتصادية التى تدعم النمو المرغوب فيه·

وبصفة عامة، فإن جميع الدلائل لا تؤيد إطلاقاً التوسع الصناعى القائم على سياسة الإحلال محل الواردات أو الاعتماد على التوسع الحكومى والتخطيط المركزى كسياسات فعالة لزيادة النمو الاقتصادى· وقد كان فى انهيار الاتحاد السوفيتى ونجاح دول جنوب شرق آسيا التى قامت على أساس التصدير أقوى دليل على سلامة هذا الرأى· وباستخدام تحليل إنحدار للدول المختلفة [مثل **Barro** (1991) ؛ **Levine & Reneltine** (1992)] تبين أن هناك مجموعتين من المتغيرات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية النمو: عوامل تعكس الحالة الأولية للاقتصاد (مثل نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى، وعدد تلاميذ المرحلة الثانوية، وتوزيع الدخل ···الخ) وأخرى ناشئة عن السياسات (مثل معدل التضخم، ومدى نمو السوق المالية ···الخ) والخبرات السابقة تشير إلى أهمية دور المؤسسات وتأثيرها فى الاستقرار السياسى، والحريات المدنية، واحترام تنفيذ العقود، وبالفعل فقد توصل الاقتصادى نورث إلى أن "عدم قدرة المجتمعات على إيجاد وسيلة قليلة التكلفة لاحترام تنفيذ العقود يعتبر أهم مصادر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التخلف الاقتصادى الذى يعانى منه دول العالم الثالث فى الماضى والحاضر" [North (1995)، ص ٥٤] كما أن البحث الذى سيتم نشره قريباً، والذى قام به Knack & Keefer مع آخرين يبين أن حقوق الملكية (كما يعبر عنها مدى الالتزام فى تنفيذ العقود، وسيادة القانون، ومخاطر المصادرة) لها أثر جوهرى على الاستثمار والنمو· ويبين بحث آخر لـ [Rodrick (1996)] أن المساواة تعتبر عاملاً هاماً للنمو لما لها من تأثير علىممارسة الحكم (Governance)، إذ أن الحكم الأفضل ينبع من النظم التى تسودها مبادئ المساواة أكثر من غيرها، لأن الحكومات فى هذه الحالة تصبح أقل احتياجاً – من الناحية السياسية – إلى سياسات لإعادة التوزيع كى تحافظ على بقائها، كما أنها تكون أقل عرضة للضغوط من مجموعات أصحاب المصالح المختلفة، ويصبح لديها متسع من الوقت، وحافز أكبر لضمان كفاءة الخدمات المدنية، وذلك بدلا من فرض البيروقراطية والروتين والدخول فى أنشطة مدرة للربح السريع·

وأخيراً، فإن بعض الكتابات التى تتناول العوامل التى تؤدى إلى الإسراع بالنمو تقارن بين التجارب الناجحة والفاشلة للدول، ومثال ذلك كتاب [Warner & Sachs (1995)] الذى وجد أن اقتصاديات النمو المطرد فى العالم النامى كانت أكثر انفتاحاً من تلك الاقتصاديات التى لم تحقق نمواً بنفس السرعة· كذلك فإن[Buchi (1996)] عندما عقد مقارنة بين شيلى وباقى دول أمريكا اللاتينية، وجد أن نجاح شيلى يرجع إلى ثلاثة عوامل هى: الاستقرار (مثل انخفاض معدل التضخم)، والتغيرات الهيكلية (التى تتواءم مع ارتفاع المدخرات المحلية وزيادة الصادرات، وزيادة المنافسة، وصغر حجم الحكومة) والبرامج الاجتماعية لمساعدة الأفراد الأكثر فقراً·

والكتابات التى تحاول أن تتحدث عن النمو لا يمكن حصرها، وليس هدفنا الآن عمل حصر أو عرض لها، إلا أن الأدلة متوافرة على أنه بعد توافر الظروف المبدئية فى أى دولة فإن سياسات الدولة لها أهميتها [٢]· هذه السياسات يمكنها أن تدعم تراكم رأس المال، وتحسن من تخصيص الموارد، وتسهم فى نمو الإنتاجية· وتوضح قراءاتنا المدعومة بالأدلة العملية، أن العامل الأساسى لتراكم رأس المال البشرى والمادى هو الادخار المحلى والأجنبى، كما أن التوظيف الكفء للموارد يأتى عن طريق انفتاح الاقتصاد أمام التجارة والتدفقات المالية، وتحسين الإنتاجية يتحقق بالمنافسة (المحلية والدولية) والملكية الخاصة وامتلاك التكنولوجيا· ويصحب الادخار والانفتاح والمنافسة عدة متغيرات أخرى، وسنتناول بعض هذه العلاقات فيما يلى:–

الادخار وحجم الحكومة: تتناسب المصروفات الحكومية الضخمة تناسباً عكسياً مع الادخار العام [انظر Sachs (1996)]، إذ أن المصروفات الحكومية الكبيرة تعنى معدلات ضرائب حدية مرتفعة، وهو ما يشجع على التهرب الضريبى، أو قد تعنى التوسع النقدى الذى

2)) بالطبع، إن الظروف المبدئية تعتبر انعكاسا للسياسات الماضية مثل رأس المال البشرى، وتوزيع الدخل.....الخ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ينشأ عنه عدم الاستقرار الاقتصادى· ومن ثم فإنه ينبغى ألا يكون حجم الحكومة كبيراً جداً، حتى يمكن تعبئة المدخرات، ودفع عجلة النمو· والعكس صحيح، فإن انخفاض المصروفات الحكومية يعنى انخفاض معدلات الضرائب المفروضة على دخول الشركات والأفراد، كما أن انخفاض معدلات الضرائب يشجع على الاستثمار، وخاصة إذا تم بطريقة لا تؤدى إلى إحداث اختلال وتشجع على إعادة استثمار الأرباح المحتجزة·

ومن الأمور المهمة بالنسبة للمصروفات أن العائد الاجتماعى الصافى يكون أكبر كثيراً إذا ما استخدمت الموارد لتمويل البنية الأساسية كالصحة والتعليم الابتدائى، بدلاً من استخدامها للحفاظ على مؤسسات حكومية ضخمة، وكذا الإنفاق على أوجه الرعاية الاجتماعية أو دعم بعض القطاعات (سواء عن طريق الموازنة العامة أوعن طريق الحماية)، كما أن التحويلات التى يقصد بها إعادة التوزيع عادة ما تتناسب تناسباً عكسياً مع النمو· ولما كان أحد المصادر المهمة للمدخرات هو ما يدخره الأفراد لفترة تقاعدهم، فإنه ينبغى على الحكومات، كى تحث الأفراد على الادخار، أن تمنع تماماً نظم المعاشات الحكومية السخية، إذا ما كانت مطبقة· وتعتبر شيلى إحدى الأمثلة الناجحة التى طبقت هذا النظام الذى كان له آثار إيجابية على المدخرات [انظر **Buchi (1996)** لمزيد من التفاصيل]·

إن الحكومات ذات الحجم الأصغر، التى تنأى بمصروفاتها عن التحويلات القابلة لإعادة التوزيع، والتى تصلح من نظم المعاشات بها، ستجد أن تلك السياسات تؤدى إلى زيادة المدخرات، بشرط أن تكون هناك حوافز وقنوات لتحويل هذه المدخرات إلى استثمار منتج يحث على زيادة النمو· وفى هذا الاطار يؤكد[**Krugman (1994)**] أن تراكم رأس المال البشرى والمادى هوالطريق المؤكد للنمو السريع·

انفتاح الاقتصاد والصادرات المصنعة: تميل الاقتصادات المنفتحة إلى تصدير السلع المصنعة بكميات أكبر كثيراً من الاقتصادات الأقل انفتاحاً، كما تتفوق أيضاً فى مجال اجتذاب واستخدام التكنولوجيا [**Sachs & Warner (1995)** و **Page & Underwood (1996)**]· ويفسر الانفتاح عادة على أنه يتضمن قابلية العملة للتحويل، وخفض الرسوم الجمركية على السلع الوسيطة والرأسمالية، وعدم وجود حواجز جمركية أو ضرائب على الصادرات (بما فى ذلك إمكان الحصول على الواردات دون رسوم جمركية)· وعلى العكس، فإن المغالاة فى قيمة العملة، وعدم قابليتها للتحويل وعدم مرونتها، وارتفاع الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج والآلات، وفرض ضرائب كبيرة على الصادرات، بسبب الحواجز الجمركية أمام الاستيراد أو زيادة تكاليف الصفقات التجارية، كل ذلك سيجعل المنتجين الراغبين فى التصدير يفضلون الإنتاج للأسواق المحلية، وتكون المحصلة النهائية معدل نمو منخفض، وهو ما يجعل الاقتصاد أقل كفاءة وديناميكية عما يجب أن يكون عليه·

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكى يسهم الانفتاح والصادرات المصنعة فى النمو لابد من خلق مناخ للمنافسة فى كل من أسواق التصدير والاستيراد، وهذا سيؤدى حتماً إلى كفاءة أكبر فى تخـصيص الموارد ونـموانتاجية عناصر الانتاج عن طريق التخصص، والتعلم عن طريق الممارسة، واستغلال اقتصاديات الحجم، واجتذاب التكنولوجيا الجديدة·

المنافسة والنمو تحت قيادة القطاع الخاص: يعتبر الانفتاح هو أقصر الطرق لتشجيع المنافسة وبخاصة فى قطاع التجارة، إلا أن مدى سيطرة المشروعات المملوكة للدولة على الاقتصاد، يمكن أن يكون عائقاً فى هذا الطريق، فكلما زاد دور هذه المشروعات – بشكل عام– قلت المنافسة فى الأسواق المحلية·

عادة ما تقوم الحكومات بدعم مؤسسات القطاع العام عن طريق منحها مراكز احتكارية، ووضع حواجز تجارية، وتسهيل حصولها على رأس المال الذى لم يكن بإمكانها الحصول عليه بمفردها، بالاضافة إلى ضمان عائد للعمال يزيد على قيمة المنتج الحدى فى بعض الأحيان· وفى الغالب تكون تلك المؤسسات من الضخامة وكبر الحجم بحيث تسيطر على الأسواق، حتى على تلك التى لا تتمتع فيها بأية مزايا احتكارية رسمية· ولهذه الأسباب فإن عملية الخصخصة فى إطار الانفتاح الاقتصادى هامة جداً ليس فقط لكونها تشجع على تحسين الإنتاجية وزيادة الاستثمار، بل لأنها تؤدى أيضاً إلى زيادة المنافسة·

إن المكاسب التى تعود على النمو من عملية الخصخصة قد تكون مكاسب جوهرية إلى حد كبير، وإذا ما افترضنا أن المؤسسات الحكومية تمثل نسبة ١٠% من إجمالى الناتج المحلى، فإن خصخصة نصف القطاع العام فقط يمكنها أن تولد زيادة نحو ١% فى إجمالى الناتج المحلى (جلال وآخرون، ١٩٩٤) [٣]. كذلك يترتب على عملية الخصخصة تغيير فى طبيعة دور الدولة، إذ بدلاً من أن تقوم الدولة بدور صاحب العمل والمالك للموارد، ستقوم بدور المشرع والمنظم لحماية المستهلكين والمحتاجين، وتراقب تنفيذ العقود وتحمى حرية الأسواق· وسنلاحظ، فيما يلى، أن دور الحكومة فى هذه النواحى يعتبر على درجة كبيرة من الأهمية خاصة فى مصر·

٢– ٢ ما هو وضع مصر بالنسبة لاقتصادات النمو السريع؟

3)) فى دولة مثل مصر حيث يبلغ حجم مؤسسات القطاع العام بالنسبة لإجمالى الناتج المحلى حوالى ٣٣% فإن حجم المكاسب من عملية الخصخصة سيكون كبيراً جداً. وعن أثر مؤسسات القطاع العام على الاقتصاد انظر تقرير البنك الدولى لعام ١٩٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد قامت مصر بإصلاحات جوهرية فى خلال سنوات التسعينيات، وقد تم تخفيض كبير فى عجز الموازنة العامة، وتخفيض معدل نموعرض النقود، فضلاً عن تخفيض سعر الصرف وتوحيده، وتحرير الحساب الرأسمالى، كما تم أيضاً تحرير أسعار الفائدة، وتم استخدام طريقة المزاد لبيع أذون الخزانة للتحكم فى حجم السيولة· وفى نفس الوقت، تم تحرير التجارة الخارجية عن طريق إزالة كافة القيود الكمية على الواردات وتخفيض وترشيد الرسوم الجمركية، وقد تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم من ١٦٠% فى عام ١٩٨٨ إلى ٧٠% فى عام ١٩٩٤ مع بعض الاستثناءات القليلة، وفى شهر ديسمبر عام ١٩٩٣ تم تخفيض المعدل الحدى للضرائب من ٦٥% إلى ٤٨%، مع إعفاء توزيعات الأرباح على أسهم الشركات لتفادى الازدواج الضريبى، فضلاً عن تخفيض الضريبة على أرباح الشركات إلى ٤٢% (مع تخفيضها إلى ٣٤% بالنسبة للتصنيع)·

وقد هبط التضخم من ٢٠% فى عام ١٩٩٠ إلى ٨،٣% فى عام ١٩٩٥، وانخفض عجز الحساب الجارى من ٦،٨% من إجمالى الناتج المحلى فى عام ١٩٩٠ إلى ٢% فى عام ١٩٩٥، وارتفعت الاحتياطيات الدولية إلى حوالى ١٨ مليار دولار (وهو ما يغطى ١٨ شهراً تقريباً من الواردات السلعية) فى نفس العام بفضل تدفق رءوس الأموال الخاصة· وقد ساعد على نجاح برنامج التثبيت الاقتصادى الإعفاء من الديون الذى منح لمصر عقب حرب الخليج· وبغض النظر عن التقدم الذى سبق ذكره، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى حوالى ٢،٨% سنوياً فى خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٣ بالمقارنة بنسبة ٥،٣% فى اقتصادات النمو السريع فى جنوب شرق آسيا، إلا أن هذا النمو المتواضع قضت عليه تماماً الزيادة السكانية، مما أدى إلى عدم تحسن مستوى المعيشة، كذلك تعتبر معدلات البطالة عالية نسبياً (فقد بلغت ٩،٦% فى عام ١٩٩٥) ومازال الاستثمار متواضعاً، بينما انخفضت الصادرات السلعية بصفة عامة فى السنوات الأخيرة وبقيت على حالها من عدم التنوع بدرجة تقل كثيراً عما هو مرغوب (انظر جدول رقم ١) [٤].

يعكس الأداء المتواضع للنمو فى مصر، بالمقارنة بالأداء فى اقتصاديات جنوب شرق آسيا، انخفاضاً بدرجة أكبر فى معدلات الادخار، وضخامة كبيرة فى الإنفاق الحكومى الذى لا يذهب أغلبه

(4) على الرغم من التغيير الجوهرى الذى حدث فى مكونات الصادرات المصرية منذ الستينيات، حيث كان القطن على سبيل المثال يشكل أكثر من ٥٠% من إجمالى الصادرات مقارناً بنسبة حوالى ٤% حالياً) فإن تنوع ونمو الصادرات غير التقليدية قد تخلف كثيراً، وطبقاً لإحصاءات الأمم المتحدة فإن إجمالى صادرات مصر فى عام ١٩٩٤ قد بلغ ٥،٥ مليار دولار، ذهبت منها نسبة حوالى ٥٠% إلى الدول الأوروبية، كذلك فإن حوالى ٥٠% من صادرات مصر تتكون من البترول ومنتجاته، وتمثل منتجات الزراعة والأغذية حوالى ٥%، وتبلغ نسبة المنتجات الصناعية حوالى الثلث فقط من إجمالى الصادرات السلعية، وقد توسعت الصادرات من المصنوعات - وكان من بين السلع التى حققت نمواً كبيراً فى السنوات الأخيرة الألمونيوم، والملابس والحديد والصلب والكيماويات والأثاث [Yeats (1996)] ومع ذلك فإنه بالنسبة لمعظم الصناعات فإن قيمة الصادرات السلعية تبلغ أقل من ٠،٥% من إجمالى الصادرات، وهذا هو الوضع بالنسبة لحوالى ٧٥% من الأصناف ذات الرقمين طبقاً للتقسيم العالمى للتجارة الدولية Standard International Trade Classification، ولما كانت توجد بمصر قاعدة صناعية متنوعة، فإن هذا الأداء الضعيف للصادرات يصور الحاجة إلى إصلاحات تشجع على زيادة الكفاءة، كما يوضح الاحتمالات الممكنة لزيادة الصادرات بشكل كبير إذا ما بدأت الصناعات المصرية فى مواجهة منافسة دولية أكبر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى البنية الأساسية أو إلى الإنفاق على السلع العامة، كذلك فإن الرسوم الجمركية فى مصر تعتبر مرتفعة جداً، وعلى الرغم من برنامج التحرير الذى ذكرناه آنفاً، فإن متوسط الرسوم الجمركية قد انخفض بنسبة هامشية (من ٣١% فى عام ١٩٨٨ إلى ٢٨% فى عام ١٩٩٤)٠

جدول رقم (١) مؤشرات اقتصادية مختارة (١٩٨٩ – ١٩٩٥)٠

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	متوسط ١٩٨٩-٩٤
معدل نمو الناتج المحلى الحقيقى(%)	٣٠٠	٢٠٤	٢٠١	٠٠٣	٠٠٥	٢٠٠	٢٠٤	١٠٨
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الحقيقى (%)	صفر	-٠٠٦	-٠٠٤	-١٠٤	-١٠٧	صفر	٠٠٤	-٠٠٥
التضخم (%)	١٦٠٧	١٧٠٥	٢٢٠٤	١٩٠٤	١٠٠٤	٨٠٢	٨٠٣	١٤٠٧
البطالة (% من القوة العاملة)	٧٠٠	٧٠٦	٨٠٤	٩٠٢	١٠٠١	٩٠٨	٩٠٦	٨٠٨
الاستثمار (الثابت (١٩٩٢) بالمليار جنيه)	٢٤٠٥	٢٤٠٢	٢٣٠١	٢٠٠٨	٢١٠٠٠	٢٢٠٦	٢٢٠٨	٢٢٠٧
الاستثمار (معدل النمو)	صفر	-٠٠٩	-٤٠٦	-٩٠٨	١٠٥	٤٠٥	١٠٠	١٠٢
الصادرات السلعية (بالمليار دولار، ١٩٩٢ = ١٠٠)	٣٠٠	٣٠١	٣٠٧	٣٠٦	٣٠٥	٣٠٢	٣٠٣	٣٠٣
معدل نمو الصادرات (% أسعار ١٩٩٢)	-١٧٠٨	٥٠١	١٩٠٧	-٢٠٤	-٢٠٩	-١٠٠٢	٤٠٧	-٠٠٦

المصدر: البنك الدولى

وقد كان متوسط معدل تحصيل الضرائب (أى الضرائب على التجارة كنسبة من الواردات السلعية) يزيد بنسبة تتراوح بين ٥٠% و١٠٠% فى مصر عنه فى الدول المقارنة، كذلك فإن مؤسسات القطاع العام تمثل نسبة أكبر من إجمالى الناتج المحلى فى مصر عما تمثله مثيلاتها فى جنوب شرق آسيا، كما أن معدل نمو الصادرات المصنعة أقل كثيراً (جدول رقم ٢)٠

إن الطريقة المناسبة لتلخيص الأداء النسبى للاقتصاد المصرى هى الرقم القياسى للكفاءة الذى أعده المنتدى الاقتصادى العالمى بالمشاركة، مع معهد هارفارد للتنمية الدولية، وقد شمل هذا الرقم عينة تضم ٤٩ دولة، والرقم القياسى هو مجموع ثلاثة مقاييس: انفتاح الاقتصاد أمام التجارة والتدفقات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المالية، وحجم الحكومة فى الاقتصاد، والمرونة فى سوق العمل، وهذا المقياس يعطى درجة أعلى للانفتاح الأكبر، والحكومة ذات الحجم الأصغر، (عن طريق قياس مصروفات الحكومة بالنسبة إلى إجمالى الناتج المحلى، ومختلف معدلات الضرائب) وأسواق العمل الأكثر مرونة، ووفقاً لهذا الرقم القياسى تحتل مصر المرتبة الثانية والعشرين بالنسبة للانفتاح، والحادية والثلاثين بالنسبة لحجم الحكومة، والأربعين بالنسبة لمرونة سوق العمل، [Sachs (1996)]. وقد أصبح اقتصاد مصر أقل تكاملاً عما كان عليه فى الثمانينات، مما يدعو إلى القلق بدرجة أكبر من كون اقتصادها لا يزال مغلقاً بالمقارنة بالدول المصدرة.

إن التغير فى درجة الانفتاح (مقاساً كنسبة التجارة- المعدلة على أساس عدد السكان- إلى إجمالى الناتج المحلى) التى حدثت خلال العقد الأخير كان سالباً (جدول رقم ٢) وذلك بمقارنته بالزيادة التى حدثت فى معظم الدول الأخرى محل المقارنة.

ويمكن قياس درجة انفتاح الاقتصاد أمام التجارة الدولية أيضاً عن طريق مستوى الحواجز القائمة فى سبيل التجارة. وعلى هذا الأساس نجد أن مصر أيضاً متخلفة عن مثيلاتها من دول المقارنة، وخاصة إذا ما علمنا فى هذا الصدد، أن الرسوم الجمركية على المواد الخام والآلات مازالت كبيرة (حوالى ١٠% على الأساس المرجح للواردات). إن متوسط الرسوم الجمركية الاسمية على إجمالى الواردات إلى مصر يبلغ حوالى ٣٠%، وعلى الرغم من أن الإيراد من الرسوم الجمركية المحصلة يعتبر أقل بدرجة كبيرة (حوالى ١٥%) بسبب الإعفاءات ونظام الدروباك والسياسات الأخرى المتعلقة به، فإن استخدام هذه الأنظمة يؤدى إلى زيادة التكلفة بسبب تعقيدات الروتين ويزيد من انتشار الحماية بين المنشآت والصناعات، فضلاً عن إضافة مجموعة أخرى من الحواجز التجارية إلى الرسوم الجمركية.

وأخيراً، فإن الاقتصاد المصرى ينظر إليه باعتباره اقتصاداً مفرطاً فى تحمل أعباء تشريعية عالية مع ضعف احترام التعاقدات، وطبقاً لدراسة أعدها البنك الدولى [World bank (1995 c)] ينظر إلى النظام القضائى على أنه نظام شديد البطء، عالى التكلفة، وغير مؤكد النتائج، وقد بلغ معدل الفصل فى القضايا التجارية ٣٦% فقط فى عام ١٩٩٣/٩٤ مقارنةً بـ٨٠% فى اليابان و٨٨% فى بلجيكا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢) مؤشرات مختارة من مصر واقتصادات النمو السريع
(نسبة مئوية من إجمالى الناتج المحلى)

الدولة	إجمالى الادخار المحلى	الإنفاق الحكومى	متوسط معدل الرسوم الجمركية	نمو الصادرات المصنعة	التغير فى التجارة بالنسبة لإجمالى الناتج المحلى	متوسط نصيب القطاع العام إلى إجمالى الناتج المحلى
	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٣[أ]	١٩٨٥-١٩٩٢	من ١٩٨٠-١٩٨٣ إلى ١٩٩٠-١٩٩٣	١٩٧٨-١٩٩١
شيلى	٢٤	٢٠،٨	٩،٥	٢٦،٣	١،٠	١٢
هونج كونج	٣١	١٦،٦	صفر	٢١،٤	١٩،١	----
أندونيسيا	٣١	١٧،١	٥	٣٣،٢	-١،٤	١٣
كوريا	٣٥	٢٠،٣	٤	١٤،١	١،٤	١٠،٢
ماليزيا	٢٨	٣٠،٦	٦	٢٩،٢	٥،٧	----
سنغافورة	٤٧	٢٠،٤	٠،٤	٢٠،٢	١١،١	----
تايلاند	٣٦	٢٢،١	٩	٣٣،٧	٣،٣	٥،٤
مصر	١٨[ب]	٣٦،٥	١٥	١[ج]	-١،٩	٣٢،٨

أ - تم حسابها على أساس أنها الضرائب المحصلة على التجارة كحصة من إجمالى الواردات السلعية.

ب- إجمالى الادخار القومى لعام ١٩٩٣ وفقاً لتقديرات البنك الدولى. (كان إجمالى الادخار المحلى هو ٦% فقط من إجمالى الناتج المحلى.)

ج- متوسط النمو السنوى فى خلال الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٤.

المصدر :
World Bank, *World Development Report* , 1980,1982 & 1995; *Government Finance Statistics, Yearbook,* IMF, 1994; UNCTAD Trade Analysis & Information System Data 1995; World Bank, *Global Economic Prospects*, 1996.

وقد أوضح استبيان عن المنشآت الخاصة أن أكثر القيود المؤسسية التى تعانى منها عمليات القطاع الخاص والاستثمار، بالترتيب، هى عدم التيقن من السياسات، والضرائب، وإمكانية الحصول على التمويل والحصول على مستلزمات الإنتاج، وقوانين العمل [Galal (1996)] وبالتالى فإن إعادة الثقة باستمرارية السياسات، وإنقاص عبء التعاملات الضريبية، واحترام التعاقدات والالتزام بتنفيذها تعتبر عوامل أساسية لتشجيع النمو.

إن هناك مجالاً كبيراً لتنقيح السياسات، وفى ظل ذلك، يجب أن ندرس دوراتفاقية التعاون المصرى الأوروبى فى المساعدة على إرخاء هذه القيود، وتقديم خطوة على طريق التكامل العالمى والإشارة إلى التزام الحكومة بسياسة الإصلاح. وفى رأينا، فإن اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبى ينبغى أن ينظر إليه كأداة ومكون فى استراتيجية نمو تساعد على وضع مصر فى طريق النمو المطرد المتواصل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣ – اتفاق المشاركة والنمو

أخذاً فى الاعتبار ما سبق، فإننا نركز فى تقييم اتفاق المشاركة على ثلاثة متغيرات "للاندماج" مرتبطة بالنمو وهى: الانفتاح التجارى والاستثمار والمنافسة المحلية، وسوف نقوم فى كل حالة بتحديد التغيرات التى يحتمل أن يسوقها الاتفاق، وآثار هذه التغيرات على الاقتصاد المصرى.

٣ – ١ التجارة

إلى أى مدى يمكن لاتفاق المشاركة أن يغير من نظام التجارة، مع توفير مستلزمات إنتاج أقل تكلفة للقطاع الصناعى وسلع أقل تكلفة للمستهلكين؟ بالنسبة للرسوم الجمركية، فإن الاتفاق سيؤدى إلى تمكين المشروعات من الحصول على مستلزمات الإنتاج والآلات معفاة تماماً من الرسوم، كما أنه سيؤدى بها إلى مواجهة منافسة أكبر من دول الاتحاد الأوروبى، وهو ما سيساعد على تشجيع الاستثمار وتحسين الإنتاجية. أما فيما يتعلق بالعوائق أوالحواجز غير الجمركية، فقد قدرت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **UNCTAD** أن هذه العوائق تنطبق على نحو ٢٥% من واردات السلع الرأسمالية والمواد الخام [**Lee (1993)**]، وتضم الحواجز غير الجمركية مستويات جودة المنتج (الرقابة على الجودة) والإجراءات الجمركية الأخرى (التثمين، التصنيف، الإجراءات الروتينية المعوقة). وسوف يتم التخلص من بعض هذه المعوقات أو تخفيضها عند تنفيذ هذا الاتفاق، إلا أن مدى وحجم هذه التخفيضات يعتمد بدرجة كبيرة على جدية التنفيذ.

ومن الصعب تحديد حجم التأثير الناشئ من تخفيض الحواجز الجمركية على الاقتصاد المصرى، إذ أن كثيراً من تلك الآثار يصعب قياسه، أما الأثر الاقتصادى للتحرير التفضيلى فمن الممكن تقسيمه بسهولة إلى نوعين : ثابت ومتحرك. ويتحدد الأثر الثابت عن طريق التأثير فى تخصيص الموارد الموجودة، أما الأثر المتحرك فيأخذ فى الحسبان التأثير على معدل تراكم العوامل (الاستثمار). وعادة ما يكون الأثر الثابت الناشئ من تحرير التجارة على الرفاهية الاجتماعية صغيراً نسبياً، لأن زيادة الكفاءة الإنتاجية الناتجة عن تقريب الأسعار المحلية لتلك العالمية غالباً ما يضيع أثرها نتيجة لنقص الإيرادات من الرسوم الجمركية.

ويعتمد التأثير الناشئ عن تحرير التجارة على متغيرات متعددة، تتضمن هيكل الأسواق المحلية قبل انفتاح الاقتصاد ووجود اقتصاديات الحجم فى الإنتاج، وكلما ازدادت قوة سوق الشركات المحلية وانخفضت حدة المنافسة السائدة، كلما ازداد الرفاة الاقتصادى الناشئ عن التحرير، كما يعتمد جزء كبير أيضاً على نوع العوائق التجارية التى تتم إزالتها، إذ أنه على الرغم من أن كافة أنواع الحواجز تزيد من الأسعار المحلية للسلع إلى مستوى يرتفع عن مستوى الأسعار العالمية، فإن بعض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنواع العوائق التجارية يعتبر مصدراً حقيقياً للتكلفة التى لا تفيد أية صناعة (مثل متطلبات التفتيش، والإجراءات الجمركية التى تستغرق وقتاً طويلاً دون مبرر)· وهناك أنواع أخرى من الحواجز تخلق ريعاً لمجموعة معينة من أصحاب المصالح، ولهذا السبب، فإن صافى المكاسب التى تعود بالرفاهية على المجتمع نتيجة للتخلص من الحواجز التجارية التى تتضمن تكلفة حقيقية للحصول على المواد، تكون أكبر من الحواجز التى تهدف لتحقيق دخل مثل الرسوم الجمركية أوالحصص(٥)·

وتوضح الشواهد أن نظام التجارة فى مصر يعانى الكثير من العوائق الإدارية (**World Bank 1995**)، وترجح دراسة حديثة قام بها [**Konan & Maskus (1996)**] عن الآثار الثابتة للتحرير التفضيلى مع الاتحاد الأوروبى، أن الحد من العوائق الادارية فى ظل اتفاق المشاركة سوف يرفع من المستوى المعيشى فى مصر·

إن التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبى والتى تعنى إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات من الاتحاد الأوروبى، مصحوباً بزيادة مفترضة قدرها ١% فى أسعار الصادرات المصرية، نظراً لتخفيض تكلفة الاختبارات وتكلفة الشهادات المطلوبة فى دول الاتحاد الأوروبى، فضلاً عن ٨% زيادة فى أسعار صادرات المنتجات الزراعية والملابس، هذه التجارة الحرة سوف تؤدى إلى رفع المستوى المعيشى بنسبة لا تزيد عن ٠،٠٢% من إجمالى الناتج المحلى، وإذا ما افترضنا أن اتفاق المشاركة سيؤدى إلى تخفيض التكاليف الإدارية التى يتحملها التجار – والتى تتمثل فى إجراءات الجمارك ورقابة الجودة والروتين – فإن المستوى المعيشى سوف يرفع ليمثل ١،٨% من إجمالى الناتج المحلى(٦)·

وهكذا فإن أحد الموضوعات الرئيسية هو تخفيض تكلفة المعاملات الاقتصادية، وسيساعد اتفاق المشاركة بقدر ما على بلوغ هذا الهدف، إذ أنه سيتطلب توحيداً فى النظم الإجرائية والمتطلبات الإدارية المتعلقة بمستوى المنتج، وإجراءات الاختبار وإصدار الشهادات والمستندات المعتادة للتخليص الجمركى (على سبيل المثال دول الاتحاد الأوروبى تطلب مستنداً إدارياً واحداً فقط)· إن التفاوض على اتفاقات الاعتراف المتبادل (بالنسبة للتفتيش وإصدار الشهادات عن السلع مثلاً) والتنسيق والتعاون بالنسبة لعدد كبير من الموضوعات الإجرائية والتنظيمية، كلها تعتبر أهدافاً لاتفاق المشاركة، ولكن مدى تحقيق هذه الأهداف يتوقف على جدية المتابعة، وعلى مدى إنشاء المؤسسات والنظم اللازمة أو إعادة هيكلة وتحسين ما قد يكون قائماً منها·

---

5)) يلاحظ أن بعض العوائق الإدارية قد لا تميز بين مصادر الواردات. وإذا ما تم تقليل هذه العوائق أوإزالتها بموجب اتفاق المشاركة، فإن ذلك سيؤدى أيضاً إلى تخفيض التكلفة التى تتحملها التجارة مع الدول الأخرى خارج الاتحاد الأوروبى، وهو ما سيؤدى بدوره إلى زيادة أكبر فى الفوائد الناشئة عن هذا الاتفاق.

6)) يعتمد نموذج المحاكاه المستخدم على بيانات تشمل ٣٨ قطاعاً لحساب التوازن العام فى الاقتصاد المصرى، والزيادة المفترضة بنسبة ٨% فى أسعار سلع التصدير الزراعية تفترض أنه سيتم الحصول على الحق فى طرق أفضل لوصول هذه السلع لأسواق الاتحاد الأوروبى، وقد تكون أيضاً متفائلين فى ذلك بعض الشيء، كذلك يفترض أن العوائق الإدارية تفرض تكلفة تعادل ضريبة بنسبة ٥% على واردات السلع، و ١٠% على الصادرات و١٥% على الخدمات المستوردة أو المصدرة، وتتسم هذه الأرقام بالتحفظ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الطبيعة التفضيلية لتحرير التجارة الذى سيتم القيام به بموجب اتفاق المشاركة ستؤدى إلى خلق فرص تجارية (استبدال الإنتاج المحلى بالواردات من الاتحاد الأوروبى) وتحول التجارة
(إحلال الواردات من خارج الاتحاد الأوروبى بسلع أوروبية)، وكلا هذين التأثيرين يستدعى أن يكون نصيب الاتحاد الأوروبى فى تجارة مصر معتمداً على عدد من العوامل مثل مرونة الطلب، واستجابة العرض المحلى، ويقدر [**Konan & Maskus (1996)**] أن حجم الواردات والصادرات سيرتفع فى الأجل القصير بنسبة ٢٠% و٣٠% بالترتيب (لم يتم عمل أى احتياطى لإعادة تخصيص رأس المال بين القطاعات) وأن هذه النسبة سترتفع إلى ٣٠% و٤٠% فى الأجل الطويل (مع أخذ إعادة تخصيص رأس المال فى الاعتبار) وهذه التقديرات لا تسمح بأى تأثيرات متحركة، وبالقدر الذى يؤدى ذلك به إلى تشجيع الاستثمار، بقدر ما يزداد تدفق التجارة.

٣ – ٢ الاستثمار

إن التشجيع على زيادة حجم الاستثمار، بما فى ذلك الاستثمار الأجنبى المباشر، يعتبر أحد الأهداف الرئيسية للحكومة المصرية، كما أن تشجيع إعادة رءوس الأموال من الخارج – والتى تقدر بحوالى ٦٠ إلى ٨٠ مليار دولار – يعتبر أمراً رئيسياً لجذب الاستثمار من المصادر غير المصرية [**Bayoumi (1996)**].

وترجع أهمية اجتذاب الاستثمار الأجنبى المباشر إلى أنه مصدر للمعرفة والتكنولوجيا، كما أنه يؤدى إلى خلق فرص العمالة ويزيد التجارة، وتبلغ نسبة الاستثمار إلى إجمالى الناتج المحلى حالياً ١٧% وهى تقل بدرجة كبيرة عما هى عليه فى الدول التى تقوم على أساس التصدير، والتى غالباً ما تكون النسبة فيها ضعف هذا الرقم أو أكثر، وفضلاً عن هذا، فإن الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر يكاد لا يذكر إذا ما تمت مقارنته بالتدفقات التى تذهب إلى الاقتصاديات فى الأسواق الصاعدة. كذلك فإن قياسات ثقة المستثمرين بالاقتصاد المصرى (ترتيب الدول الذى تنشره مجلة **Institutional Investor**) والتغير فى نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر إلى إجمالى الناتج المحلى، تعكس هذه المشكلة، ووفقاً لقياسات ثقة المستثمرين كان ترتيب مصر متدنياً نسبيا فى أوائل الثمانينات وتدنى أكثر بعد ذلك (جدول رقم ٣). وعلى الرغم من أن مقارنة مصر بالدول الأخرى تبين أن حجم تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر كان أعلى من المتوسط، فإن هذا التدفق كان آخذاً فى الهبوط. وفضلاً عن ذلك فإن قليلاً جداً من الاستثمار الأجنبى المباشر قد اتجه إلى نشاط الصناعات الموجهة إلى التصدير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم ٣ – مقاييس التغير فى درجة الاندماج·

	التغير فى ترتيب مجلة Institutional Investor	التغير فى نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر إلى إجمالى الناتج المحلى
	(١٩٨٣ – ١٩٨٥ إلى ١٩٩٣ – ١٩٩٥)	(١٩٨٠ – ١٩٨٢ إلى ١٩٩٠ –١٩٩٢)
مصر	– ٠،٠٧ (٣٥)	–٠،٠٠٤(٠،٠٥٧)
الدول ذات الدخل المرتفع	٠،٠٢١ (٨١،٨)	٠،٠٠٢ (٠،٠٣٢)
شرق آسيا	– ٠،٠٠٥ (٥٦)	٠،٠٠٣ (٠،٠١٢)
أمريكا اللاتينية	٠،٠٢١ (٤٠،١)	٠،٠٠١ (٠،٠٣٢)
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	– ٠،٠٣٩ (٣٩،٢)	صفر (٠،٠٢٦)
جنوب آسيا	–٠،٠٠٨ (٢٥،٩)	صفر (صفر)
أفريقيا جنوب الصحراء	– ٠،٠٠٣ (١٨،٥)	صفر (٠،٠١١)

ملحوظة : الأرقام بين القوسين هى المستويات النسبية فى أوائل الثمانينات والتى تعتبر الأساس الذى حسبت عليه التغيرات

المصدر : البنك الدولى : World Bank, *Global Economic Prospects*, 1996.

إن السؤال الرئيسى فعلاً هو: هل سيؤدى اتفاق المشاركة إلى تشجيع قدرأكبر من الاستثمار فى مصر؟ إن تحرير التجارة بموجب اتفاق المشاركة قد يؤدى إلى توليد عدد من الآثار المتحركة المفيدة، وأحد هذه الآثار هوالأثر غير المباشر للمكسب الثابت الناشئ من كفاءة التخصيص، وبالنسبة للرصيد الموجود من العمالة ورأس المال، فإن الزيادة فى الدخل الناتجة عن التحرير تؤدى إلى زيادة معدل الادخار بالنسبة للفرد، والذى يؤدى بدوره إلى زيادة أكبر فى الاستثمار [**Baldwin (1994)**] كما قد يتم تشجيع الاستثمار عن طريق خفض تكلفة التجارة والتحسن العام فى نظام الحوافز، وأخيراً فإنه قد يحدث زيادة فى معدل تراكم عدد من عوامل الإنتاج مثل المعرفة ورأس المال البشرى·

وبينما لايوجد كثير من الشواهد بالنسبة لآثار التحرير التفضيلى على النمو طويل الأجل، فمن المحتمل أن الجزء الأكبر يعتمد على حجم تدفق الاستثمار الأجنبى· وتوضح تجارب البرتغال وأسبانيا بعد انضمامهما إلى الاتحاد الأوروبى إمكانية تأثيرالاستثمار الكبير فى الأجل المتوسط، إذا ما كان المناخ الاقتصادى الكلى مواتياً، فقد ارتفع الاستثمار الأجنبى المباشر فى البرتغال إلى أربعة أمثال ما كان عليه فى منتصف الثمانينيات، بينما بلغ فى أسبانيا إلى أكثر من الضعف، وفى كلا البلدين، كان تركيز الاستثمار الأجنبى المباشر على قطاعات التمويل والعقارات وقطاع الخدمات، فضلاً عن توجهه إلى القطاعات التقليدية للتصدير (مثل النسيج والملابس)[٧].

7)) لقد وجد Bajo - Rubio and Sosvilla Rivero (1994) فى تحليل قياسى للتجربة الأسبانية علاقة إيجابية بين الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن إلى أى مدى يمكن لاتفاق المشاركة أن يحسن من حوافز الاستثمار فى مصر؟ إن اتفاق المشاركة قد يكون مفيداً فى تحقيق حجم أكبر للاستثمار عن طريق التأثير فى التوقعات، وزيادة الثقة فى الإصلاح عن طريق التركيز على حق إنشاء الشركات لأن منح حق عام لإنشاء المؤسسات وضمان المعاملة المماثلة للمنشآت الوطنية سيحسن من مناخ الاستثمار، ولكن العوائق الأخرى مثل تكلفة الوساطة المالية، وأعباء الضرائب، والنظم الإجرائية ينبغى أيضاً معالجتها، ويجب أيضاً إدراك أن اتفاق التجارة التفضيلى مع الاتحاد الأوروبى يخلق حافزاً معادلاً للاستثمار· فمن ناحية، فإن تخفيض تكلفة التجارة وتشجيع المنافسة سيجعل الاقتصاد يعمل بكفاءة أكثر ويؤدى إلى زيادة التجارة فى السلع والخدمات ويوفر للمستثمرين فرصاً أكبرلاستغلال المزايا الجغرافية وغيرها· ومن ناحية أخرى فإن تخفيف الحواجز التجارية يخفض الحافز على تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الداخل، إذ عندما يتم إلغاء الرسوم الجمركية والعوائق أمام الواردات، فإن المنشآت الأوروبية قد لا تجد عندئذ سبباً وجيهاً يدعوها للإنتاج فى مصر، فكلما ازدادت اقتصاديات الحجم فى الإنتاج، كلما ازداد الحافز على تركيز الإنتاج داخل الاتحاد الأوروبى، حيث يمكن للمنشأة أن تصل إلى كثير من المنشآت التى توفر لها الخدمات الإضافية·

والواقع أن اعتبارالمشاركة مجرد اتفاق ثنائى للتجارة الحرة يؤدى إلى زيادة الأمور سوءاً· ولما كان قيام المنشآت بتأسيس مقارها فى إحدى الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى باعتبارها المركز (HUB) يعطيها الحق فى الحصول على الإعفاء من الرسوم الجمركية فى جميع الدول التى أبرم معها الاتحاد الأوروبى اتفاقات تجارة حرة، وهى فى الواقع كافة الدول المجاورة للاتحاد الأوروبى وأحياناً يطلق عليها الأطراف (Spokes)· ولما كانت مصر ليس لديها اتفاقات تجارة حرة شاملة مع كافة الدول فى المنطقة، فضلاً عن التكاليف العالية للمعاملات الاقتصادية وتكلفة نقل المنتجات التجارية فيما بين دول المنطقة، فإن المنشآت التى تعتمد على مستلزمات الإنتاج المستوردة والتى تقوم بتصدير جزء كبير من إنتاجها سوف تواجه مشكلة ارتفاع التكاليف إذا ما أقامت استثماراتها فى مصر·

ولذلك فإنه من المهم جداً أن يتم تخفيض الحواجز التجارية مع أكبر عدد ممكن من الدول، ومع الدول المجاورة على وجه الخصوص، كما ينبغى فتح باب قطاع الخدمات أمام الاستثمار الأجنبى المباشر·

إن كثيراً من الخدمات لا يمكن تبادلها عبر الحدود، ومن ثم لا يمكن لحوافز الاستثمار أن تسرى عليها لتحولها إلى داخل مصر، وعلى الأجانب الذين يرغبون فى بيع هذه الخدمات فى مصرأن يقيموا منشآتهم داخل مصر، حتى يكون لهم وجود محلى، ولما كانت الخدمات ذات الكفاءة تساعد على زيادة الإنتاجية فى الاقتصاد، فإن تشجيع هذا النوع من الاستثمار ينبغى أن يحظى بالأولوية·

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن التحسن فى نمو إجمالى إنتاجية عوامل الانتاج الاقتصادى **TFP** يعتبر مصدراً آخر من المكاسب، التى يحتمل أن تنتج عن تعديل المؤسسات المحلية لتتواءم مع انفتاح الاقتصاد. ومن الناحية التاريخية فإن مصر قد حققت معدلات عالية نسبياً من النمو فى إجمالى إنتاجية العوامل، بلغت حوالى ٢% فى المتوسط خلال السنوات ١٩٦٠ – ١٩٩٠ [**Page & Underwood (1996)**]، ومع ذلك فقد انخفض النمو مؤخراً فى إجمالى إنتاجية العوامل بدرجة كبيرة، وأصبح ٠,٣% فى المتوسط فى خلال الفترة من ١٩٨٢ – ١٩٩٢ [**World Bank (1994)**].

إن الاتفاق مع الاتحاد الأوروبى قد يساعد على زيادة نمو إجمالى إنتاجية العوامل عن طريق تسهيل الحصول على التكنولوجيا، وقد يحدث هذا بعدة وسائل مثل: الاستثمار فى سلع رأسمالية جديدة مادامت الرسوم الجمركية ملغاة، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، واتفاقات الترخيص للحصول على التكنولوجيا (والتى يمكن أن يتم تشجيعها جزئياً عن طريق اتباع إجراءات فعالة لحماية الملكية الأدبية)، وزيادة الانتقال غير الرسمى للتكنولوجيا وحقوق المعرفة نظراً لتسهيل وزيادة الروابط بين المنشآت الأوروبية والعربية. أما الوسيلة الأخيرة فقد يمكن تحقيقها جزئياً عن طريق زيادة التعاقدات التى يتم بموجبها تصنيع السلع فى مصر ثم إعادة تصديرها مرة أخرى إلى الاتحاد الأوروبى، وقد كان هذا هو أحد السبل الهامة لنمو الصادرات إلى دول وسط وشرق أوروبا، ومن الدول الأخرى فى منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط لا يوجد إلا المغرب وتونس اللتان بدأتا فى سلك هذا الطريق لتنمية الصادرات، بينما يبدو أن مصر تكاد لا تستخدم إطلاقاً أيا من هذه الطرق [**Hoekman (1996)**]. لا شك أن تخفيض الإجراءات الإدارية والروتينية وتكلفة النقل الذى ينبغى أن يبدأ مع بداية تنفيذ الاتفاق سيؤدى إلى زيادة مقدرة الشركات على الحصول على مثل هذه التعاقدات.

إن الاستراتيجية التى يجرى اتباعها فى اتجاه التحرر من الرسوم الجمركية ستؤثر أيضاً فى حوافز الاستثمار، وفى حالة تونس، تم أولاً خفض الرسوم الجمركية على السلع الوسيطة والرأسمالية، وتأخر التخفيض على السلع تامة الصنع حتى النصف الثانى من المرحلة الانتقالية، وإحدى مزايا هذه الطريقة هى أنها توفر للصناعة المحلية فرصة لالتقاط الأنفاس، كما أنها قد توفر حوافز أكبر للاستثمار فى الصناعات التى ستستمر فى الحصول على حماية مضمونة فى خلال الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية، وهكذا فإنها قد تلغى الآثار السلبية لزيادة التكلفة الاجتماعية الناجمة عن رفع معدلات الحماية الفعلية خلال الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية [**Hoekman and Djankov (1996)**].

٣ – ٣ المنافسة المحلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضمن اتفاق المشاركة عدداً من النصوص التى يقصد بها تشجيع قدر أكبر من المنافسة فى السوق المحلى المصرى وضمان عدم التمييز ضد المنشآت الأجنبية، ويدخل فى هذه النصوص مكافحة نظم الاحتكار بالنسبة للمنشآت الخاصة، وقواعد المنافسة بالنسبة لمنشآت القطاع العام، وقيود على مدى وحجم الدعم لبعض الصناعات، وحماية حقوق الملكية الفكرية·

ويتطلب اتفاق المشاركة مع تونس اتباع القواعد الأساسية للمنافسة الخاصة بالاتحاد الأوروبى، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتواطؤ، وإساءة استخدام السلطة، وإحداث اختلال فى المنافسة عن طريق تقديم مساعدات من الدولة بالشكل الذى يؤثر فى التجارة بين الاتحاد الأوروبى وتونس، ويتم تنفيذ القواعد الواجب اتباعها عن طريق مجلس المشاركة **Association Council** فى خلال خمس سنوات
(مقابل ثلاث سنوات فقط فى حالة الاتفاقات مع دول أوروبا) وحتى ذلك التاريخ، سيجرى تطبيق قواعد الجات GATT الخاصة بالتعويض عن معونات الدعم، وإذا ما تم اتباع نفس ما ورد فى الاتفاق بين الاتحاد الأوروبى وتونس، فإنه فى السنوات الخمس الأولى اللاحقة لسريان الاتفاق، لن تكون مصر خاضعة لقواعد إعانات الدولة (الدعم)، أما قواعد تحريم الإغراق **Antidumping** فتظل مطبقة على تدفقات التجارة بين مصر والاتحاد الأوروبى، على الرغم من أن الاتفاق ينص على أن تقوم مصر بتطبيق نظم الاتحاد الأوروبى بشأن المنافسة، فضلاً عن النصوص المختلفة التى تفرض نظماً محددة للمنافسة فإن اتفاق المشاركة يشجع على التنسيق والتوافق بين القواعد المنظمة للتجارة·

وإذا ما تمت مقارنة أثر إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات الصناعية من الاتحاد الأوروبى بالأثر الناشئ عن تطبيق تلك النصوص، فإن من المحتمل أن يكون هذا الأثر ضئيلاً جداً على المنافسة المحلية، على أن ما تم إغفاله فى جدول الأعمال (على الأقل فى حالة تونس والمغرب) أكثر أهمية من النظم التى جرى ذكرها فيه· وقد كان موضوع منح وضمان حق إنشاء المشروعات الذى سبق ذكره، أحد الموضوعات التى بدا أن الاتفاق بين مصر والاتحاد الأوروبى لم يتضمن أية التزامات بشأنها حتى وقت كتابة هذه الدراسة·

إن الاختناقات التى قد يسببها نقص وارتفاع تكلفة الخدمات أو صعوبة الحصول عليها قد تؤدى إلى حرمان الصناعة التحويلية أوالصناعات الغذائية من استغلال مزاياها النسبية·

يعتبر تشجيع المنافسة وتسهيل حصول الصناعات والمنشآت التجارية على خدمات أكثرجودة وأقل تكلفة يعتبر أمراً مهماً للغاية، ولقد قامت دراسات عدة بتوضيح الأضرار التى يسببها ارتفاع تكلفة الخدمات وعمليات النقل على كفاءة الإنتاج وعلى التوسع فى التصدير، وتتمثل هذه الأضرار فى الارتفاع المفرط فى مصروفات التأمين، والارتفاع الكبير فى رسوم خدمات الموانئ، والخسائر التى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يسببها التلف والكسر – اللذان لا مبرر لهما – واللذان ينشئان عن رداءة وسائل النقل والتخزين المستخدمة، هذا فضلاً عن عدم توافر خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية أو توفيرها بتكلفة باهظة (World Bank (1994), (1995a),(1995b)) ربما أدى السماح – لغير الحكومة – بالدخول إلى نشاط هذه الخدمات إلى إلغاء تلك التكاليف العالية، وعلى الرغم من أن الحكومة قد لا ترغب فى فتح الباب أمام المنافسة الأجنبية للدخول فى كافة الخدمات، فإنها قد تنظر فى تحرير عدد من القطاعات الرئيسية التى يحتمل أن يقوم الأجانب بالاستثمار فيها، ويتضمن ذلك على سبيل المثال التجارة والتوزيع، والخدمات الفنية وخدمات قطاع الأعمال، والمواصلات السلكية واللاسلكية، وربما تطلب حجم الاستثمار الضخم المطلوب لتحسين حجم ونوعية المنتج فى هذه القطاعات، ضرورة مشاركة القطاع الخاص(٨).

٤ – كيف يؤثر الاتفاق على الزراعة والصناعة والخدمات ومن ثم على النمو؟

ما الذى يعنيه اتفاق المشاركة لكل قطاع على حدة ؟ ما الذى سيأتى به لحث الشركات على تحسين إنتاجها واتباع أفضل الوسائل؟ من الواضح أن ازدياد المنافسة سيؤدى إلى توسع بعض الصناعات، كما قد يؤدى ببعضها الآخر إلى الانكماش، إن هذه العملية لإعادة تخصيص الموارد أساسية لزيادة النموالاقتصادى، ومن الصعب بالطبع، التنبؤ بالقطاعات التى ستتأثر بالاتفاق، إذ أن ذلك لا يعتمد على طبيعة الصناعة المعينة بقدر اعتماده على مرونة سوق العمل وعلى استجابة الاستثمار من القطاع الخاص، ومع ذلك، فإن الأرقام عن أنماط الحماية الحالية، وحجم الواردات، ومبيعات الصادرات فى كل قطاع تدل عن الأثر المحتمل للاتفاق·

وبصفة عامة فإن عدم وجود تحرير جوهرى فى قطاع الزراعة فى الاتحاد الأوروبى، وعدم قيام مصر باتخاذ إجراء فورى بشأن الخدمات، يشير إلى أن قطاع الصناعة هو الذى سوف يتأثر فى الغالب بتغيير السياسات، وفضلاً عن هذا فإنه يمكن أيضاً التدليل على أن غياب التجارة الحرة فى مجال الحاصلات الزراعية يؤدى إلى الحد من الفوائد التى تعود على مصر من اتفاق المشاركة·

إن الزراعة هى أحد القطاعات المهمة فى الاقتصاد المصرى، وتمثل حوالى ٢٠% من إجمالى الناتج المحلى وأكثر من ٣٥% من حجم العمالة وتحتل الخضر والفاكهة مركزاً هاماً فى صادرات مصر من الحاصلات الزراعية، بلغت قيمتها حوالى ٢٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٩٤، وكان ٤٠% من هذه الصادرات إلى الاتحاد الأوروبى، وعلى أية حال فإن الزراعة لا تمثل سوى أقل من ٥% من إجمالى الصادرات (تمثل الصادرات الزراعية المصرية أقل من ٠,٠٠٨% من إجمالى واردات الاتحاد الأوروبى من هذه المنتجات) وبالمثل فإن كثيراً من السلع الداخلة فى الواردات الزراعية الرئيسية لمصر ليس مصدرها الاتحاد الأوروبى، إذ أن ١٣% فقط من إجمالى واردات

8)) على الرغم من أهمية دور الدولة فى النشاط الاقتصادى والمنافسة، فليست هناك محددات حقيقية يفرضها اتفاق المشاركة فيما يختص بدور الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصر من الحبوب التى تبلغ ٨٧٠ مليون دولار يأتى من الاتحاد الأوروبى، وكذلك يأتى منه ٧% فقط من واردات مصر من الزيوت النباتية والتى تبلغ مليون دولار، ومصر لن تقوم بتخفيض الرسوم الجمركية على هذه السلع، وهو ما يخفض من احتمالات تحول التجارة فيها· كما أن ذلك يوفر لمصر بعض المرونة التفاوضية، التى يعمل الوفد المصرى المفاوض على استخدامها، أما النتيجة التى ستسفر عنها المفاوضات فمازالت فى علم الغيب· وبعيداً عن الأثر المباشر للاتفاق، فإن كلا من قطاع الزراعة وقطاع الخدمات سيتأثر بشكل غير مباشر، نظراً لتغير الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج وكذلك أسعار السلع والخدمات·

يعنى عدم قيام مصر بإجراء تحرير زراعى أن معدل الحماية الفعلية (Effective Rate of Protection) بالنسبة للزراعة سيرتفع بمرور الوقت، إذ أن المزارعين سيستفيدون من المستلزمات الرخيصة المصنعة فى عملياتهم الإنتاجية (الأسمدة، والمعدات ···الخ) وفى الواقع فإن الزراعة حالياً تخضع للضرائب بطريقة فعالة (جدول رقم ٤)، إلا أنه كلما انخفضت الرسوم الجمركية على السلع الصناعية تدريجياً، كلما ارتفع معدل الحماية الفعلية للزراعة إلى أعلى من صفر، وكلما ازدادت القيمة المضافة المتولدة· ويحدث نفس الأثر بالنسبة للخدمات فحتى لو قلنا أن الخدمات تتم حمايتها بسبب قيود إدخالها إلى البلاد، فهى خاضعة للضرائب بطريقة فعالة، نظراً لأن متوسط مستوى حماية الواردات الذى ينطبق على الصناعات يعتبر مرتفعاً، وعندما يتم تخفيض الرسوم الجمركية، يرتفع معدل الحماية الفعلية لقطاع الخدمات، وهكذا يستفيد قطاعا الزراعة والخدمات من تخفيض الحواجز التجارية على السلع المصنعة، وبالفعل فإن المعدل الفعال للحماية قد يرتفع بشكل جوهرى لعدد كبير من قطاعات الخدمات، وهو ما يعنى أن هناك ضرورة لتخفيض العوائق أمام المنافسة فى قطاعات الخدمات وهو ما يتعدى الحاجة إلى زيادة كفاءة الخدمات التى أشرنا إليها سابقاً· وبدون وجود مثل هذه السياسات لتخفيض معدلات الحماية الفعلية فى قطاع الخدمات فإن حوافز الاستثمار قد يساء إستغلالها (جدول رقم ٤)·

أما بالنسبة للصناعة، فإن البيانات عن الانفتاح التجارى ومستويات الحماية تساعدعلى تحديد الضغوط لتعديل الأوضاع، والتى يحتمل أن تظهر فى مختلف القطاعات، إن الصناعات التى تستفيد من مستويات الحماية المرتفعة، والتى يكون حجم وارداتها منخفضاً كنسبة من الاستهلاك المحلى أو تكون صادراتها محدودة كنسبة من الإنتاج، هى التى يحتمل غالباً أن تواجه ضغطاً كبيراً لكى تقوم بتعديل أوضاعها، والمثال على هذه القطاعات يتضمن قطاع الملابس، والجلود، والأحذية والأثاث (جدول رقم٤)، ويعتمد هذا كثيراً على قدرة التصدير لدى الصناعة المعنية، وكلما ازداد نصيب الصناعة من الصادرات، كلما ازدادت درجة كفاءتها، إذ أن هذا يعتبر أحد الشروط للمنافسة فى الأسواق العالمية، وهكذا فإنه على الرغم من ازدياد واردات الملابس بشكل كبير بعد تخفيف القيود الكمية، نجد أن قطاعات من الصناعة المحلية تقوم فعلاً بتصدير كميات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كبيرة، كما أن الصناعة ينبغى أن تكون قادرة على المحافظة على إنتاجها الحالى [**Konan & Maskus (1996)**]. وفضلاً عن هذا، فإن المعدل الفعال لحماية الصناعة يظل مرتفعاً حتى بعد التنفيذ الكامل للاتفاق. إن صناعة الجلود والورق والطباعة والكيماويات وصناعة الآلات تقوم أيضاً بتصدير كثير من إنتاجها، لهذا فإنها لابدأن تجد أنه من الأسهل عليها تعديل أوضاعها وفقاً للمناخ المحلى الذى أصبحت تسوده درجات أكبر من المنافسة. وتواجه معظم هذه الصناعات أيضاً منافسة شديدة من الواردات، وكذلك الحال بالنسبة للصناعات الغذائية، والمنتجات الخشبية، وصناعة المطاط والبلاستيك، والسيراميك والزجاج، ومعدات النقل، وفى بعض الأحوال يتضمن ذلك مكونات أومستلزمات إنتاج تم تصنيعها أوتجميعها فى مصر، وكلما تم تخفيض الرسوم الجمركية على السلع النهائية، كلما قل الحافز على القيام بعمليات التصنيع أوالتجميع، ومن المحتمل أن نرى ذلك بصفة خاصة فى صناعة السيارات التى تقوم على عمليات التجميع.

إن أحد المقاييس المفيدة لأثرالاتفاق على كل صناعة بمفردها هوحجم التغير فى الحماية الفعلية، فنجد أن أكبر هبوط فى الحماية سيحدث فى صناعة الأحذية، والسيراميك والأثاث والزجاج والمنتجات الزجاجية والورق والطباعة ومعدات النقل والملابس وتصنيع الأغذية بالترتيب، ومع هذا فإن بعضاً من الصناعات السابق ذكرها وهى الأحذية، والسيراميك، والملابس ستستمر فى الاستفادة بدرجة كبيرة من المعدلات الفعالة للحماية المرتفعة نسبياً فى نهاية فترة السنوات الاثنتى عشرة المحددة للانتقال إلى التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبى، وعلى النقيض من ذلك فإن صناعات الأثاث والورق والطباعة ومعدات النقل – والتى تتمتع كلها بمعدلات حماية مرتفعة فى الوقت الحاضر – ستكون معدلات حمايتها سالبة. ويمكن أيضاً ملاحظة أن انتشار الحماية فيما بين القطاعات سيستمر مرتفعاً، سواء فى داخل قطاع الصناعة ذاتها أو بينه وبين قطاع الخدمات كما لاحظنا من قبل.

وبعبارة أخرى، فإن اتفاق المشاركة سيسهم فى انفتاح الاقتصاد المصرى، وتقليل تكلفة العمليات التجارية، وإخضاع المنشآت المحلية لقدر أكبر من المنافسة، وغالباً فى جذب قدر أكبر من الاستثمار الأجنبى المباشر، ويمكن للمفاوض أن يحاول الوصول إلى اتفاق أفضل لمصر، كما يمكن للحكومة أن تساعد الصناعات الجيدة فى عملية تعديل أوضاعها، وربما كان الأمر الأكثر أهمية هو اتباع الحكومة لسياسات محلية تكميلية لتعظيم الفوائد والمكاسب من هذا الاتفاق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤): الحماية وأنصبة التجارة لعام ١٩٩٤

القطاع	الرسوم الجمركية	معدل الحماية الفعلية(١)	معدل الحماية الفعلية سنة ٢٠١٠(٢)	الواردات / الاستهلاك الظاهر	الصادرات / الناتج المحلى
				%	%
الزراعة					
١ – أغذية من الخضروات	٢٠٥	– ٥	٤	١٨٠٣	٢٠٣
٢ – منتجات خضروات أخرى	٦٠٧	– ٥	٨	٠٠٤	٠٠٧
٣ – منتجات حيوانية	٤٠٤	١٨	٦٤	٢٠٠	٠٠٤
المناجم والمحاجر					
٤ – البترول	٨٠٢	– ٢١	– ٢٩	٣١٠١	٧٩٠٠
٥ – أخرى	٧٠٠	– ٥	– ١٠	٣١٠٠	٢٠١
الصناعة التحويلية					
٦ – أطعمة مصنعة	٦٠٨	٥٩	– ١١	٢٩٠١	١٠٩
٧ – حلج القطن	١٧٠٣	٩	– ٢٣	١٢٠٢	٤٠٠٩
٨ – غزل / ونسج القطن	٢٣٠٣	٣٨	– ٢٤	١٠٠٩	٢٢٠٧
٩ – ملابس	٥٣٠٧	١٤٧	٧٧	٠٠٣	٩٠٦
١٠ – جلود	٣٤٠٨	١٣	– ٢٢	١٠٥	٥٠٧
١١ – أحذية	٥١٠٨	٢٦٧	٣٣	١٠١	٠٠١
١٢ – منتجات خشبية	٨٠١	٥٤	– ٢٠	٤٨٠٨	٠٠٧
١٣ – الأثاث	٤٦٠٩	١٠٧	– ١٠	٠٠٢	٤٠٢
١٤ – الورق والطباعة	١٣٠٣	٥٢	– ٢٩	٣٢٠٥	٦٠٩
١٥ – الكيماويات	٨٠٩	– ١٢	– ٦٤	٤٣٠٢	٦٠٧
١٦ – تكرير البترول	٧٠١	٤٥	– ٢٥	٩٠٤	١٣٠٨
١٧ – المطاط / البلاستيك	١٥٠٦	١٦	– ١٠	٣٨٠٧	٤٠٩
١٨ – السيراميك	٤٣٠٥	٩٨	٣٦	٢٣٠٩	٣٠٩
١٩ – الزجاج	٢٩٠٦	٩١	٤	٢٥٠٧	٤٠٧
٢٠ – المنتجات المعدنية	١٨٠١	٢١	– ١٠	٤٠٧	٠٠١
٢١ – الحديد والصلب	١٧٠٢	٩	٢	١٦٠٨	٣٠٣
٢٢ – الآلات	١٧٠٩	٢٠	– ٢٨	٦١٠٣	١٥٠٠
٢٣ – معدات النقل	٤١٠٢	٦٥	– ٢٠	٥٥٠٣	٤٠٦
٢٤ – أخرى	١٩٠٣	٢٣	– ٨	٤٥٠٤	٩٠٦
متوسط الصناعة التحويلية		٥١	– ٩		
الخدمات					
٢٥ – البناء		– ٦٤	٥٨		
٢٦ – الكهرباء والغاز		– ١١٦	– ٤٥		
٢٧ – النقل والتخزين		– ٢٥	٤٣		
٢٨ – الفنادق والمطاعم		– ٤٢	٢٠		
٢٩ – الاتصالات		– ١٥	٢٥		
٣٠ – التمويل		– ١٠	١١		
٣١ – التوزيع		– ٩	٨		
٣٢ – التأمين		– ٤	٥		
متوسط الخدمات		– ٣٦	١٦		

المصدر : Hoekman and Djanko (1996) & Konan And Maskus (1996).

٥ – إصلاحات مقترحة فى السياسة الاقتصادية لتعظيم الفائدة من الاتفاق·

2)) يفترض التنفيذ الكامل لاتفاق المشاركة ولكن بدون تخفيض فى معادلات الرسوم الجمركية على الخدمات.
1)) يتضمن معدل الحماية الفعلية () ERP لعام ١٩٩٤ نسبة مفترضة تعادل ١٥% للخدمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن لدى مصر ما يمكنها من اللحاق بمجموعة الاقتصادات ذات النمو السريع، فلديها رأس المال البشرى، والموقع الجغرافى الممتاز، والقاعدة الصناعية المتنوعة· وكما لاحظنا من قبل، فإن قدراً كبيراً من التقدم قد تحقق على المستوى الاقتصادى العام، أما من ناحية أنها اقتصاد فقير، فإن ذلك أيضاً يعتبر من العوامل المساعدة على سرعة النمو، حيث لوحظ أن الدول الأكثر فقراً يتوقع أن تنمو بدرجة أسرع من الدول الأغنى، بسبب انخفاض نسبة رأس المال إلى العمل وارتفاع معدلات العائد على الاستثمارات الجديدة، وكلاهما يجذب الاستثمار، وذلك إلى جانب أن الدول الأفقر يمكنها أن تحصل على مزايا التقدم التكنولوجى الذى يكون قد تحقق فعلاً فى الدول الأكثر غنى·

على أن الاتجاهات للحاق بركب الدول ذات الدخل الفردى الأعلى ليست أوتوماتيكية، إذ أن ذلك يعتمد فى المقام الأول على مدى اتباع واضعى السياسات للنهج الاقتصادى السليم فى وضع السياسات والوسائل اللازمة لتنفيذها· وقبل النظر فيما يمكن أن يقوم به واضعو السياسة فى مصرللاستفادة من، والإضافة إلى اتفاق المشاركة فى الأجل المتوسط، فإن من المفيد أن ننظر فى إمكانات الادخار والاستثمار فى مصر فى الأجل القصير·

٥ـ ١ الادخار والاستثمار فى الأجل القصير

سنبدأ بافتراض أن مصر ينبغى أن تنمو بنسبة ٧% سنوياً على الأقل·
ويتطلب هذا ثلاثة أمور:أولاً رفع معدل الاستثمار من ١٧% من إجمالى الناتج المحلى ليصبح ٢٧%، وتحقيق زيادات مماثلة فى المدخرات ـ المحلية والأجنبية ـ لتمويله· ثانياً تخصيص الموارد بحيث تحقق أعلى كفاءة من استخدامها· ثالثاً تنشيط ودعم كفاءة رأس المال الجارى والجديد·

ويجب أن يتحقق كل ذلك بدون التغاضى عن أهمية الاستقرار المالى· وبعد كل ذلك، فما زال هناك مجال لتعبئة مدخرات إضافية فى الأجل القصير، ويتم هذا عن طريق خصخصة وحدات القطاع العام وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبى المباشر، وعلى أية حال، فإن تعبئة المدخرات والاستثمار للوصول بها إلى مستويات توازى المستويات الموجودة فى اقتصادات شرق آسيا ذات النمو السريع يعتبر أمراً صعب المنال فى الأجل القصير· أما مصر فإنها لكى تحقق هذا التحول الكمى اللازم للوصول إلى معدل نمو متواصل بنسبة ٧% سنوياً، فلابد من إحداث تحول جوهرى فى توجهها، فالمدخرات المحلية المرتفعة يمكن أن تأتى من القطاع الحكومى، أو القطاع العام، أو القطاع الخاص· وقد أظهرت التجربة أن استجابة مدخرات القطاع الخاص ليست مؤكدة، سواء من ناحية الحجم أو من ناحية فترات استمرارها كمدخرات، وهى عادة ما تنتج عن النمو، أما ارتفاع مدخرات الحكومة فإنه يتطلب إما الزيادة فى معدلات الضرائب وإما خفضاً فى الإنفاق، وزيادة معدلات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضرائب لا تتفق مع الجهود الرامية لتشجيع الاستثمار، بينما مجال تخفيض الإنفاق الحكومى ضيق، خاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار أن الأجور الحقيقية لموظفى الحكومة قد تآكلت فى نفس الوقت الذى ازدادت فيه البطالة، وفضلاً عن هذا، فإن الموازنة فى جميع الأحوال ستفقد جزءاً من الإيرادات نتيجة لخفض الرسوم الجمركية· وهكذا، فإن المجال يصبح محدوداً أمام الحكومة لتحقيق زيادة فى ادخارها فى الأجل القصير، وهذا يترك القطاع العام كمصدر رئيسى لتحقيق الزيادة فى المدخرات المحلية، فى صورة مدخرات إضافية ناشئة من عمليات الخصخصة، ومن تصفية الشركات التى تحقق خسائر، وإصلاح شركات القطاع العام· وقد تبلغ هذه المدخرات حوالى ٢% من إجمالى الناتج المحلى[٩] إلا أن عمليات الخصخصة تعتبر بطيئة بصفة عامة، وستتطلب هذه المدخرات زمناً كى تتحقق·

إن الاستثمار مطروحاً منه المدخرات المحلية يساوى الحساب الجارى، ويمكن تمويل العجز فى الحساب الجارى عن طريق : (أ) تخفيض الاحتياطيات، أو(ب) الاقتراض من الخارج أو(ج) جذب مزيد من الاستثمار الأجنبى المباشر، وقد بلغت احتياطيات مصر فى الوقت الحالى حوالى ١٨ مليار دولار أمريكى، تعادل قيمة الواردات التى تكفى لمدة ١٨ شهراً، وإذا ما أمكن تحديد هدف لتغطية تكلفة الواردات لمدة ١٢ شهراً فقط، فإن هذا سيؤدى إلى خفض الاحتياطيات إلى حوالى ١٥ مليار دولار (وهو ما يمكن أن يكون عليه المستوى المتوسط للواردات، عند انطلاق معدل النمو)، ولكن هذا لا يمكن أن يوفر سوى مصدر وحيد للمدخرات (يبلغ حوالى ٤% إلى ٥% من إجمالى الناتج المحلى)، ورغم إمكان الاقتراض من الخارج بدرجة محدودة، إلا أن هذا سيضيف إلى عبء خدمة الدين فى المستقبل (المستوى الحالى للدين الأجنبى يبلغ حالياً حوالى ٣٢ مليار دولار أمريكى أو٦٠% من إجمالى الناتج المحلى)، مما يترك الاستثمار الأجنبى المباشر المرشح الأمثل لتوفير المدخرات الإضافية المطلوبة فى الأجل القصير، فينبغى أن يمول الاستثمار الأجنبى المباشر نصف نسبة الـ ١٠% التى تمثل الزيادة المطلوبة فى إجمالى الاستثمار لدفع عملية النمو· وقد يقدر هذا بحوالى ١٠ مليار جنيه مصرى أو ٢،٩ مليار دولار سنوياً من تدفقات الاستثمارالأجنبى المباشر، وهو ما يعادل عدة أمثال التدفق الحالى، ويتطلب تحقيق هذه التدفقات جهوداً كبيرة لتغيير السياسات لجذب هذه التدفقات، ومن غير المحتمل إجراء تلك التغييرات فى الأجل القصير·

٥ – ٢ السياسات التكميلية لتحقيق نمو متواصل فى الأجل المتوسط

9)) يعتبر هذا التقدير متحفظا، وقد وضع على أساس محاكاة لنموذج تم وضعه للهند (انظر البنك الدولى ١٩٩٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كيف يمكن لمصر أن تحقق حجم التحول المطلوب فى السياسات لتصل إلى معدل نمو مرتفع من الذى حققته دول النمو السريع؟ ولنتذكر أن مصر فى مركز جيد يمكنها من تبنى الإصلاحات، فلديها مناخ سياسى مستقر واستقرار مالى (التضخم أقل من ١٠% والاحتياطيات بلغت قدراً كبيراً)، أما المشاكل الرئيسية فتتمثل فى كبر حجم الحكومة إلى الدرجة التى لا يمكن معها تحقيق أى مدخرات، والأسواق المنغلقة إلى الدرجة التى تعوق الترويج للصادرات من السلع المصنعة، كما أن المنافسة المحلية تعرقلها سيطرة وحدات القطاع العام· وسيؤدى اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبى إلى المساعدة على تخفيف هذه القيود، إلا أن التغيرات الجوهرية التى تتعدى نصوص الاتفاق ينبغى أن يبدأ العمل فيها من الآن·

الادخار والاستثمار وحجم الحكومة: ربما كان أحد الأسباب المهمة التى لا تحفز على زيادة الادخار والاستثمار هو حجم القطاع العام· إن دور الدولة فى مصر هو دور مسيطر فى كافة المجالات تقريباً، وكما لاحظنا فإن مصروفات الحكومة تبلغ حوالى ٣٦% كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى مقارنة بنسبة ٢١% فى الاقتصادات سريعة النمو، ويبلغ حجم القطاع العام بالنسبة لإجمالى الناتج المحلى ٣٣% مقارنةً بالمتوسط العالمى للاقتصادات النامية والذى يبلغ ١١% **[World Bank (1995D)]**، ولذلك فإنه ليس عجيباً أن تبلغ المدخرات المحلية نصف المتوسط السائد فى الاقتصادات سريعة النمو· ولزيادة المدخرات المحلية، فليس هناك سبيل إلا تخفيض حجم الإنفاق الحكومى ومعدلات الضرائب، إلى جانب تقليص حجم القطاع العام·

إن تخفيض معدلات الضرائب لن يؤدى فقط إلى زيادة الادخار، ولكنه سيساعد على زيادة الاستثمار، والشرط الضرورى هو أن يكون المناخ مشجعاً ومحفزاً للاستثمار، فهناك حاجة لتبسيط وتوحيد قوانين الاستثمار، وينبغى ألا يكون هذا التبسيط، عن طريق إعطاء حوافز متعددة ومفسدة تحت شروط مختلفة يصعب تنفيذها بإنصاف، كما يعبر عن ذلك المشروع الحالى لقانون الشركات (أو قانون الاستثمار)، وبدلا من ذلك فإنه يجب أن يفرض القانون تخفيضاً أكبر وتوحيداً أكثر فى معدلات الضرائب على الشركات، وتوفير بنية أساسية فى المناطق الصناعية الجديدة التى تتطلب الترويج، ومعالجة المشاكل الناشئة عن التكدس فى المدن الكبيرة، كذلك فإن تشجيع الاستثمار يمكن أن يتم عن طريق الإصلاح فى إدارة الضرائب، بهدف تخفيض درجة حرية التصرف فى تنفيذ القانون· وللتغلب جزئياً على التخفيض فى أسعار الضريبة على الشركات فإنه ينبغى أن يتم تحديث نظام الضرائب، وأن يتم التحرك بسرعة نحو فرض ضريبة القيمة المضافة **VAT** لتوسيع قاعدة الضرائب· وعند إعادة هيكلة الضرائب، والمصروفات، ينبغى بذل الجهد لتقليل الإنفاق على التحويلات الخاصة بإعادة التوزيع، مع زيادة الإنفاق على التعليم الابتدائى والصحة ومشروعات البنية الأساسية التى لا يقوم القطاع الخاص بتنفيذها·

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن التخفيض التدريجى للرسوم الجمركية الذى سيتم تنفيذه بموجب اتفاق المشاركة سيؤدى إلى تخفيض فى المستوى الفعال للضرائب، وإلى انخفاض فى إيرادات الحكومة (مع استبعاد أى إيرادات قد تؤدى إلى تقليل الأثر الناشئ من ازدياد النشاط الاقتصادى)، وهنا سيكون أمام الحكومة خياران: (الأول): أن تبحث عن بدائل لتعويض الإيراد الضائع نتيجة لإلغاء الرسوم الجمركية عن طريق فرض ضرائب غير مباشرة (مثل ضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة) و (ثانياً): أن يتم تخفيض المصروفات بحيث تتناسب مع الهبوط التدريجى فى إيرادات الرسوم الجمركية، وفى رأينا، فإن الخيار الأخير يعضد النمو الاقتصادى أكثر· وتبلغ الرسوم الجمركية من التجارة مع الاتحاد الأوروبى فى عام ١٩٩٤ حوالى ٨٠٠ مليون دولار، وإذا أخذنا فى الاعتبارأن نصيب الاتحاد الأوروبى سيزداد من الواردات، فإن من المحتمل أن تكون الخسارة فى الإيرادات فى نهاية فترة الانتقال حوالى مليار دولار أو٢% من إجمالى الناتج المحلى، وهذا ليس شيئاً يمكن إهماله أو التغاضى عنه، ولكن هناك مصادر متاحة فعلاً للمدخرات (الإيرادات)، وأهمها الخصخصة·

الانفتاح والصادرات المصنعة: كما ذكرنا من قبل، فإن الرسوم الجمركية فى مصر مرتفعة، ومتوسط التحصيل يعادل أكثر من ضعف مثيله فى كثير من اقتصادات النمو السريع، كما أن المكاسب الناشئة عن الكفاءة وكذلك تحول الموارد إلى قطاعات التصدير يتطلب الإعلان المسبق عن تخفيض الرسوم الجمركية على السلع التى ليس منشؤها الاتحاد الأوروبى، وذلك بهدف تعريض المنشآت المحلية للمنافسة الدولية· أما المناطق الحرة، والإعفاء من الضرائب لمدة معينة، وغيرها من أشكال التحرير الجزئى فلن يكون لها نفس الأثر، إذ أن الهدف يجب أن يكون – مع أخذ كافة العوامل فى الحسبان – تحويل الدولة كلها إلى منطقة حرة أو شيء قريب منها، ويجب تطبيق رسوم جمركية أكثر توحيداً تأخذ فىالاعتبار التطورات فى ظروف المنطقة والاحتمالات المرتقبة للانتهاء من المفاوضات على اتفاقات المشاركة مع الاتحاد الأوروبى·

إن إجراء تخفيض كبير فى الرسوم الجمركية سيؤدى إلى تخفيض التحول المحتمل فى التجارة الذى قد توعز به اتفاقات المشاركة، كما تؤدى إلى إخضاع الصناعات إلى قدر أكبر من المنافسة ومن ثم الحث على اتباع الإجراءات الخاصة بزيادة الكفاءة· وتظهر نماذج المحاكاة أن هناك حسابات لتكلفة الفرص البديلة تصاحب التحرير التفضيلى· وعلى سبيل المثال يستنتج **Konan (1996) & Maskus** أن مصر إذا قامت بتحرير تجارتها تماماً أمام العالم، فإن مستوى المعيشة سيرتفع بها بمعدل ٢،٦% من إجمالى الناتج المحلى، وإذا ما قامت بتطبيق رسوم جمركية موحدة غير تمييزية بنسبة ١٠%، فإن هذا المستوى سيرتفع بمعدل ٢،٣% فقط وهو ما يعكس المكاسب التى يمكن الحصول عليها عن طريق التوسع فى إجراءات المشاركة تدريجياً وبمرور الوقت بحيث تشمل باقى أنحاء العالم·

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن تخفيض الحوافز على تحول الاستثمار من الأطراف إلى المركز له أهميته أيضاً، وإلا فقد يخلق اتفاق التجارة الحرة الحافز لدى المنشآت بعدم الاستثمار فى مصر، ويحفزها على الاستقرار فى مركز (Hub) شبكة اتفاقات التجارة (ونعنى بذلك أوروبا)· كذلك يجب التخلص من الحواجز التجارية الموجهة ضد الشركاء الإقليميين فى التجارة بأسرع ما يمكن لتشجيع الاستثمارات التى تقوم بها المنشآت المحلية والأجنبية الراغبة فى خدمة الأسواق الإقليمية والتى تريد الاستفادة من موقع مصر الجغرافى والتنوع النسبى للقاعدة الصناعية فيها، وتدرك الحكومة تماماً هذا الموضوع، وقد دخلت فى محادثات تمهيدية مع الدول العربية المجاورة للاتفاق على قواعد مشتركة بخصوص شهادات المنشأ، ولكن يجب اتخاذ خطوات أبعد من ذلك للوصول إلى اتفاق إقليمى للتجارة الحرة·

أما فيما يتعلق بسعر الصرف، فقد يكون من الحكمة استخدام السعركمرتكز اسمى للإصلاح للحد من التضخم فى المراحل الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى، وعلى أية حال، فإن السياسة الحالية لا يمكن استمرارها فى الأجل المتوسط، إذ أن تراكم المغالاة فى سعر الصرف سيفضى بالضرورة إلى الحد من درجة تنافس الصادرات، وإلى تشجيع الاستهلاك عن طريق زيادة الواردات، ومن ثم تخفيض المدخرات المحلية والاستثمار والنمو، وفضلاً عن ذلك، فكلما اقترب الاقتصاد من التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية، فإن تثبيت سعر الصرف يعنى أن الأسعار المحلية سترتفع، وهو ما يؤدى إلى ارتفاع أكبر فى تراكم المغالاة فى سعر الصرف الحقيقى·

قد تكون تكلفة تأجيل تخفيض قيمة العملة واتباع سياسة أكثر مرونة لسعر الصرف عالية جداً، حيث توضح [Cardoso (1996)] النتائج المريرة للسياسة المضطربة تجاه سعر الصرف بالإشارة إلى الأزمة التى حدثت فى شيلى فى نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات (حيث انخفض إجمالى الناتج المحلى بنسبة ١٤%) وإلى الأزمة المكسيكية عام ١٩٩٤ (حيث انخفض إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٨%)، وينبغى ألا تتبع مصر نفس الطريق، على أنه ينبغى تناول مشكلة سعر الصرف اليوم قبل الغد، دون تباطؤ، خاصة إذا ما علمنا أن التباطؤ يزيد الأمر صعوبة·

إن الحكومة يمكنها أن تتحرك تدريجياً من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف الزاحف المرتبط بعدة عملات Crawling Peg Regime حيث يتم ربط الجنيه المصرى بمجموعة من العملات الصعبة، وقد اتبعت هذا النوع من الإصلاح مؤخراً عدة دول منها جمهورية التشيك·

المنافسة والنمو بقيادة القطاع الخاص: إن اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبى سيؤدى بمرور الوقت إلى جعل المصنعين المحليين أكثر قدرة على المنافسة من خلال تحريرالتجارة، لكن الحجم الضخم للقطاع العام فى مصر– الذى يبلغ ثلاثة أمثال متوسط حجم القطاع العام فى الدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النامية¯ سيقوض المنافسة فى أغلب الأحيان· وللتغلب على ذلك، فإنه ينبغى خصخصة ثلثى منشآت القطاع العام الحالى على الأقل·

إن الخصخصة ستؤدى إلى زيادة كفاءة استخدام رأس المال الحالى وتوقف تدفق الموارد إلى المنشآت غير الصالحة (وفى كلتا الحالتين ستؤدى إلى زيادة المدخرات) كما أنها ستعطى مؤشراً لانسحاب الحكومة من بعض قطاعات النشاط الاقتصادى· وبالمثل، فإن الخصخصة ستؤدى إلى زيادة الاستثمار الخاص وإلى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر· وفى حين أن بيع الشركات التى يجرى تداول أسهمها فعلاً فى البورصة قد يعتبر خطوة على الطريق، فإن الاستثمار الأجنبى المباشر يتطلب خصخصة لبعض أوجه القطاع العام، أوبعبارة أخرى إن الخصخصة لابد أن تتسع لتشمل البنية الأساسية، وخاصة المواصلات السلكية واللاسلكية، وخدمات الموانئ (وهو ما قد يساعد على تحسين كفاءة الصادرات)· إن عملية البيع ذاتها يمكن أن تكون مشروطة بالالتزام بقيام المشترين بالتوسع كما حدث فى شيلى والمكسيك·

إن الخصخصة لكى تنجح فى تشجيع المدخرات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، ينبغى أن يتوافر لها شرطان رئيسيان، أولهما: يجب أن يسبق خصخصة مشروعات البنية الأساسية إدخال المنافسة فى الأسواق المعنية، وحل الشركات القائمة، واتباع الإجراءات والقواعد القانونية المناسبة (بالنسبة لأسعار الخدمات والاتصالات مثلاً) وخلق أجهزة تشريعية مستقلة فعلا، وثانيهما: أن يتم استخدام الإيرادات الناشئة من عمليات الخصخصة فى سداد الدين العام، وهوما سيؤدى إلى تخليص الموازنة الحكومية من عبء خدمة الدين وبالتالى إلى زيادة المدخرات العامة[١٠].

(10)لا ينبغى استخدام المتحصلات من إعادة هيكلة منشآت القطاع العام أوحتى استخدامها فى التكاليف الضرورية لتسهيل عملية الخصخصة (دفع تعويضات للعمال مثلا).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خـــاتـــمـــــــــــــة :

من المحتمل أن يلعب اتفاق المشاركة دوراً مساعداً فى زيادة انفتاح الاقتصاد المصرى، وجذب الاستثمار الأجنبى المباشر، وإعلان التزام الحكومة بالإصلاح الاقتصادى· وعلماً بأن الاتفاق هو مجرد أداة ولايعتبر غاية فى حد ذاته، ويجب أن يستخدم فى المساعدة على تحقيق أهم ما تحتاجه مصر وهو ارتفاع معدل النمو الاقتصادى، وهو ما لن يمكن تحقيقه من خلال اتفاق المشاركة وحده، بل ينبغى أن يكون اتفاق المشاركة مكون من مكونات استراتيجية النمو الاقتصادى، ولذلك يجب أن يكون هناك توضيح تام للسياسة المتبعة فى الأجل الطويل مع إجراء مناقشة عامة حولها·

تعتبر زيادة المدخرات والاستثمارات فى مصرأمراً رئيسياً فى الأجل المتوسط، ولهذا فإن مصر ينبغى أن تزيد من مدخرات القطاع العام عن طريق تخفيض حجمه وتخفض أعباء الضرائب، عن طريق تخفيض معدلات الضرائب وتحسين إدارة الضرائب· وفضلاً عن هذا، فإن الخصخصة الشاملة تعتبر أمراً رئيسياً لدعم وتنشيط الادخار القومى (العام والخاص)، وتشجيع القطاع الخاص على الادخار، وإعادة توطين رأس المال الهارب، كما أن زيادة الانفتاح وإصلاح سعر الصرف ضرورى لتشجيع المدخرات والمنافسة المحلية وترويج الصادرات المصنعة·

سيساعد اتفاق المشاركة على تشجيع الاستثمار وتحسين تخصيص الموارد، وسيكون أعظم أثراً وفائدة إذا تمكن المستثمرون الأجانب من ضمان حقوقهم وهذا سوف يساعد على تدفق رأس المال إلى داخل البلاد، كما أن تحرير قطاع الخدمات لابد منه لتحسين المنافسة المحلية، وتوسيع فرص الاستثمار، وإمداد رجال الصناعة المحليين بالخدمات اللازمة للإنتاج ذات التكاليف المنخفضة والجودة العالية، وذلك لكى يمكنهم المنافسة فى الأسواق العالمية·

يعد التحرير التفضيلى للتجارة أدنى من ناحية الكفاءة مقارنة بالتحرير الكامل للتجارة، إذ أنه يؤدى إلى زيادة تحول التجارة· وبالتالى كلما ازداد استبعاد تكاليف العمليات التجارية، فى نطاق اتفاق المشاركة، وازداد تعميم التحرير بحيث يضم كافة الشركاء التجاريين بمرور الوقت، كلما أمكن القضاء على مثل هذا التحول فى التجارة· وهو ما يعنى ضمنياً تقوية اتفاق المشاركة، وتظهر دراسات المحاكاة – لكل من مصر وعدد من الدول الأخرى فى المنطقة– أن تكلفة إعادة الهيكلة من الأسلوب غير التمييزى إلى التحرير لا تزيد بدرجة كبيرة عما يتم تحمله بموجب اتفاق المشاركة، ولكن المكاسب الإضافية كبيرة بشكل ملحوظ·

وأخيراً وليس آخراً، فإن مجموعة القواعد المقترحة لتعديل السياسات ينبغى أن يتم رسمها وتنفيذها بطريقة تدعو إلى الثقة وتتسم بالشمول والثبات حتى يمكنها النجاح·

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن المبادرات التى تتخذ لهذا التعديل يجب أن تحظى بالثقة لتشجيع المستثمرين، وخاصة الأجانب، على الاستثمار فى مصر لفترات طويلة، وأن تتغلب على الشك والتشاؤم اللذين ولدتهما سنوات من التنفيذ المتقطع والالتزام المتردد· إن هذه المبادئ ينبغى أن تكون شاملة حتى تؤتى كامل ثمارها وتحقق كل الأثرالمرجو منها، وأن تشير إلى أن الجهود المبذولة ليست انتقائية وليست جزئية· وفى النهاية يجب أن تكون هذه التغييرات متسقة حتى تعطى الشعور بالاطمئنان إلى أنه سيتم تنفيذها بدون أن يتم التحول عنها تحت أى ظرف·

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com